مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الخمسون

## الجلسة ٣٥٩١

الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٧/٥٥
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد الخصيبي | (عمان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد فيدوتوف |
| | الأرجنتين | السيد كارديناس |
| | ألمانيا | السيد ايتل |
| | إندونيسيا | السيد ويسنومورتي |
| | إيطاليا | السيد فولتشي |
| | بوتسوانا | السيد ليغويلا |
| | الجمهورية التشيكية | السيد كوفاندا |
| | رواندا | السيد اوبالجورو |
| | الصين | السيد تشن هواصن |
| | فرنسا | السيد ديجاميه |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جون وستون |
| | نيجيريا | السيد أيواه |
| | هندوراس | السيد مارتينيز بلانكو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد غنيم |

## جدول الأعمال

الحالة في يوغوسلافيا السابقة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في يوغوسلافيا السابقة

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) والسيد دروبنجاك (كرواتيا) مقعدين الى طاولة المجلس.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تلقيت التماسا مؤرخا ٩ تشرين الثاني/نوفمبر من السيد جوفانوفتش. وبموافقة المجلس أعتزم دعوته لشغل مقعد الى جانب قاعة المجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جوفانوفتش مقعدا الى جانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/1995/940، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والأرجنتين وألمانيا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1995/910، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة الى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد أيتل** (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ وفد ألمانيا مبادرة في مجلس الأمن للقيام بمحاولة نشطة أخرى لمعرفة مصير وأماكن الرجال البوسنيين المفقودين من سريبرينتسا وزيبا ومنطقة بانيا لوكا. ومما يبعث على سرورنا أن هذه المبادرة قد أدت الآن، بفضل الدعم والجهود التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الى تقديم مشروع القرار المتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة والذي يعرض الآن أمام المجلس.

لقد أصابنا الهلع واستبد بنا عميق القلق إزاء العدد المتزايد من شهادات شهود العيان والتقارير الواردة في الصحف ومفادها أن أعدادا كبيرة من المفقودين من سريبرينتسا وزيبا وكذلك من منطقة بانيا لوكا يحتمل أن يكونوا قد قتلوا في عمليات إعدام جرت دون محاكمة أو أن الصرب البوسنيين توجهوا بهم الى أماكن مجهولة.

ونحن نشعر بالقلق العميق خاصة أنه بعد شهور من سقوط سريبرينتسا وزيبا، لم يتم أي تقدم كبير في البحث عن الأشخاص المفقودين بالرغم من حقيقة أنه سبق لمجلس الأمن أن عالج هذه المسألة

مرارا وتكرارا واتخذ ثلاثة قرارات رسمية. ولقد صدمنا لأنه يبدو أن انتهاكات هائلة للقانون الانساني الدولي ما زالت تجري في منطقة بانيا لوكا الكبرى.

وينبغي أن نصر على منح لجنة الصليب الأحمر الدولية حرية الوصول فورا الى جميع المحتجزين من سريبرينتسا وزيبا ومنطقة بانيا لوكا الكبرى. ونطالب بضمان سلامة ورفاه جميع الأشخاص الذين يحتجزهم صرب البوسنة أو المحتجزين في إقليم يوغوسلافيا السابقة وكذلك الإطلاق الفوري لسراح المدنيين البوسنيين المسجونين.

ويتناول مشروع القرار أيضا وبحق حالة حقوق الإنسان في كرواتيا وأرجو ألا يساء فهمي. ففي حين أننا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في كرواتيا، فإننا ندرك حق الإدراك الأبعاد النوعية والكمية المختلفة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الصرب البوسنيون في سريبرينتسا وزيبا ومنطقة بانيا لوكا الكبرى. ونلاحظ أيضا أن الجانب الكرواتي قد منح باستمرار مراقبي حقوق الإنسان حرية الوصول الى منطقة كرايينا، في حين أن صرب البوسنة قاموا بصورة منظمة بإقفال جميع منافذ الوصول الى مواقع صرب البوسنة المشار إليها. وإن هذا الموقف أدى أيضا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الى تقديم التماس رسمي من رئيس المحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن بأن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية ضد صرب البوسنة وذلك لتحقيق تعاون صرب البوسنة مع المحكمة.

إن عمليات الإعدام دون محاكمة التي يحتمل أن تكون قد نفذت بالآلاف من الرجال البوسنيين على أيدي الصرب البوسنيين تشكل جريمة حرب لا مثيل لها في يوغوسلافيا السابقة. أو هل هناك أي طرف موضوعي يمكنه الإدعاء بأن آلافا على السواء من الصرب الكرواتيين الذين هم في سن التجنيد قد تم فصلهم عن أسرهم وقتلهم في إعدامات دون محاكمة كما ارتكب ذلك على ما يبدو الجانب الصربي البوسني؟ والجواب هو بالنفي. ولهذا فإننا نحذر من القيام بأية محاولة للمساواة بين جرائم الحرب التي اقترفها صرب البوسنة وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في كرواتيا.

وفيما يتصل بكرواتيا، فإننا نشعر بعميق القلق إزاء التقارير الواردة من بعثات رصد حقوق الإنسان المتصلة بأعمال القتل وإساءة معاملة المدنيين ومعظمهم من كبار السن، وكذلك حوادث إشعال الحرائق المتعمدة والنهب في منطقة كرايينا. وهذه التقارير تتناقض مع التعهدات الكرواتية بأن الحكومة الكرواتية ستبذل قصارى جهدها لوقف هذه الأحداث، وبالتالي فإنها تترك أثرا سلبيا شاملا على عودة اللاجئين الصرب الى ديارهم. ولهذا فإننا نحث حكومة كرواتيا مرة أخرى على ضمان احترام التزاماتها.

وتؤيد ألمانيا تأييدا كاملا الجهود الجارية التي تبذلها لجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلو الأمم المتحدة للوصول الى المحتجزين المشار إليهم وللحصول على معلومات عن مصير جميع المفقودين. ولا نزال ندعو لأن يكونوا ما زالوا على قيد الحياة. ولا يمكننا أن نسمح بنسيان هذه الأحداث في سياق التسوية السلمية ليوغوسلافيا السابقة. ولهذا فإن ألمانيا تدعو جميع الدول، وخاصة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وجميع أطراف النزاع للتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وتسوق ألمانيا الحجة باستمرار أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتابع هذه المسألة. ونعتقد أن هناك حاجة عاجلة الى أن يستجيب مجلس الأمن للدلائل القوية على وقوع جرائم الحرب وأن يمنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. ولهذا نرحب بحقيقة أن مشروع القرار يتناول اقتراحنا عن طريق طلبه الى الأمين العام أن يقدم تقريرا مكتوبا على أساس كل المعلومات المتاحة للأمم المتحدة فيما يتصل بانتهاكات القانون الانساني الدولي التي وقعت مؤخرا في سريبرينتسا وزيبا ومنطقة بانيا لوكا الكبرى. وإننا بحاجة ملحة الى هذا التقرير كقاعدة صلبة من المعلومات نتصرف على أساسها.

وسيصوت وفد بلدي مؤيدا اعتماد مشروع القرار.

**السيد أيواه** (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد نيجيريا.

لا تزال الحالة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة محنة المدنيين الأبرياء في مناطق الصراع في البوسنة والهرسك ومؤخرا في كرواتيا، مدعاة للقلق الشديد للمجتمع الدولي، وعن حق. ومما قرأناه ورأيناه وسمعناه فإن الفظائع السيئة جدا التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء والعزل في مسرح الحرب هذا تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي.

ولهذا السبب قرر مجلس الأمن إنشاء محكمة جنائية دولية ليوغوسلافيا السابقة. وللأسف فإن هذه المحكمة تعاني من صعوبات تنفيذية. وهذا مفهوم، لأنها أول محكمة من هذا النوع تنشئها الأمم المتحدة. بيد أننا نلاحظ أن المحكمة قد وجهت الآن قرار الاتهام الأول، ونناشد الأطراف المعنية وكذلك دول المنطقة، أن تقدم التعاون الضروري لها، حتى تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها بشكل كامل.

وفيما يتصل بمشروع القرار الحالي، من المؤسف أن سلطات صرب البوسنة، وكذلك حكومة كرواتيا، لا تنصاعان إلى ندائنا لهما في عدد من القرارات والبيانات الرئاسية بالامتثال الصارم لأحكامها واحترام حقوق الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والثقافية والدينية. وفي هذا السياق، فإن الأحداث في زيبا وسربرينتسا، ومؤخرا في بانيا لوكا وسانسكي موست ما هي إلا آخر تلك السلسلة الطويلة من الأحداث الجديرة بالإدانة التي يقوم بها صرب البوسنة.

وفيما يتعلق بسلطات كرواتيا، فإن معاملتها للصرب الاثنيين الذين يعيشون في كرواتيا، وخاصة في قطاعات الشمال والغرب والجنوب السابقة، تتناقض وزعمها المتكرر بأن تؤمن بمجتمع متعدد الأديان والأعراق. وحتى الآن لا تتوفر الظروف التي تدلل العالم الخارجي وتقنع الأقلية الصربية بأن حقوقهم ستكفل حمايتها من جانب القيادة الحاكمة في زغرب. وبعض التشريعات التي تم سنها لا تسهل العودة الطوعية للعديدين من اللاجئين الصرب الذين هربوا أو أجبروا على الهرب من ديارهم.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن مشروع القرار هذا تذكرة ضرورية لجميع أطراف الصراع في يوغوسلافيا السابقة بالتزاماتها بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الصليب الأحمر الدولية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتقصي البلاغات عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والتحقق منها. ومن الملائم أيضا إعادة التذكير بواجبات كل الدول، وبصفة خاصة الدول الواقعة في منطقة يوغوسلافيا السابقة، بالامتثال الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية.

وكملاحظة عامة، اسمحوا لي أن أعلن أن وفدي يرفض أي محاولة للمساواة بين الفظائع التي ارتكبها أحد الأطراف والفظائع التي ارتكبها الطرف الآخر أو المقارنة فيما بينها. إن كل انتهاكات القانون الإنساني الدولي مدانة وينبغي الحكم على كل منها على حدة. وأعمال العنف التي يرتكبها أحد الأطراف لا تبرر أعمال العنف التي يرتكبها الطرف الآخر. وعلاوة على ذلك، فإن انفعالات الحرب أو الخوف من الهزيمة أو خسارة الأراضي لا تبرر انتهاك الحقوق الأساسية لغير المقاتلين وحرياتهم.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أناشد كل الأطراف أن تعطي للسلام فرصة، وأن تعزز من نجاح محادثات السلام الجارية، وذلك بالامتناع عن إتيان أي عمل يمكن أن يزعزع استقرار الهدنة الهشة في الميدان.

وعلى أساس ما سلف ذكره، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد تشن هواصن** (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي في البداية أن أزجي التهاني الحارة لكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني مقتنع بأن موهبتكم وخبرتكم الثرية في الشؤون الخارجية ستمكنانكم من إدارة أعمال المجلس في هذا الشهر بنجاح.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم السفير غمباري ممثل نيجيريا على إدارته أعمال المجلس بنجاح في الشهر الماضي.

في الآونة الأخيرة طرأت تغيرات جديدة وإيجابية في البوسنة والهرسك. فقد بدأت أطراف الصراع بالتقيد بوقف إطلاق النار، وهي تجري محادثات سلام الآن في أوهايو. ونحن نرحب بهذه التطورات. إن السلام يفيد الجميع، ولا أحد يستفيد من الحرب. ونعتقد أن الأطراف المعنية ينبغي أن تستفيد من هذه الفرصة من أجل إيجاد حل سليم ومقبول للجميع من خلال مفاوضات صادقة. وفي الوقت ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف من جهوده الدبلوماسية والسياسية لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لمسألة البوسنة والهرسك.

ويشعر الوفد الصيني بالقلق دوما إزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نحث أطراف الصراع على أن توقف فورا جميع الأعمال العدائية وجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وأن تتعاون مع الوكالات الإنسانية الدولية وأن تسعى جاهدة من أجل إيجاد المناخ المؤاتي للدفع قدما بمحادثات السلام بشأن البوسنة والهرسك.

إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار المطروح علينا هو الدعوة إلى تسوية مبكرة للمسائل المتصلة بالأشخاص المحتجزين أو المبلغ عن فقدانهم في هذه المنطقة. لذلك فإن الوفد الصيني سيصوت لصالح مشروع القرار.

بيد أنني أود الإشارة هنا إلى أن كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة ينبغي أن يفي بولايته الخاصة به، على النحو الوارد في الميثاق. وكل جهاز من هذه الأجهزة لديه مسؤولياته الخاصة ومهامه الخاصة. وينبغي أن يعمل طبقا لذلك. ومجلس الأمن، من حيث المبدأ، يجب ألا يتعامل مع مسائل حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لها أحكامها الصريحة لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وعلى مجلس الأمن أن يمتنع عن إقحام نفسه في أعمال المحكمة الدولية. لذلك فإن لدينا تحفظات على الأجزاء ذات الصلة من مشروع القرار، ونرجو إبراز تلك التحفظات في المحضر.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السير جون وستون** (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أريد أن أبدأ كلمتي، مثل غيري، بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب الرئاسة لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السفير غمباري، من خلال الوفد النيجيري، على إدارته الممتازة لشؤون المجلس في الشهر الماضي.

يؤكد مشروع القرار هذا، الذي يشارك الوفد البريطاني في تقديمه، على الأهمية التي ما زال مجلس الأمن يوليها للاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. ويوضح مشروع القرار أنه ليست هناك استثناءات من ذلك، سواء لهذا الطرف أو ذاك، أو في ظل هذه الظروف أو تلك. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها. ومع ذلك، ففي ظل هذه الخلفية، كان من الصواب أن يتناول المجلس ثلاثة أحداث وقعت مؤخرا وأثارت بالغ القلق وهي بالتحديد اختفاء أعداد كبيرة من المدنيين عقب سقوط سريبرينيتسا وزيبا في أيدي قوات الصرب البوسنيين؛ وحملة "التطهير العرقي" الوحشية في منطقة بانيا لوكا؛ والانتهاكات المنهجية لحقوق صرب كرواتيا في كراجينا.

وتأكيد مجلس الأمن من جديد على عدم جواز أي عمل من هذه الأعمال يأتي في وقت تنخرط فيه الأطراف بنشاط في مفاوضات بشأن تسوية سياسية لوضع نهاية للاضطرابات القائمة منذ ثلاث سنوات. ومن ثم، جاء مشروع القرار هذا كتذكرة في حينها لتلك الأطراف بأنها لا يمكنها أن تتحدث عن السلام في الوقت الذي تشجع فيه أنشطة مثل القتل والتطهير العرقي، أو تتغاضى عنها. ولا يمكنها أن تتوقع من المجتمع الدولي أن يتجاهل ببساطة مثل هذه الأحداث. كما لا يمكن لتلك الأطراف أن تتوقع التمتع بتأييد أو احترام المجتمع الدولي ما لم تكن مستعدة لأن تدلل، بالأفعال وليس بالكلمات، على التزامها الحقيقي بالتمسك باحترام القانون على كل أراضيها.

قبل أكثر من سنتين قرر هذا المجلس أن ينشئ محكمة دولية للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي على كل أراضي يوغوسلافيا السابقة. والحكومة البريطانية على وعي تام بمسؤوليتها عن مواصلة دعم عمل المحكمة، سواء من حيث المساعدة المالية أو بتزويد المحكمة بأية معلومات ذات صلة. ونذكر الأطراف بالتزامها بأن تتعاون بالكامل في عمل

المحكمة. وبصفة خاصة، نطلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تسهل إنشاء مكتب للمحكمة في ذلك البلد دون تأخير، كما نطلب إلى صرب البوسنة أن يمتثلوا لأوامر وقرارات غرف المحاكمة بالمحكمة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد ليغويلا** (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أشيد بالسفير غمباري على عمل أداه فأحسنه.

بعد سقوط سريبرينيتسا بثلاثة أشهر ما زال مصير آلاف الرجال والفتية في سن التجنيد مجهولا، لأن الصرب البوسنيين منعوا ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية والوكالات الإنسانية الدولية الأخرى من الوصول إلى المدينة. وإذا لم يكن لدى الصرب ما يخفونه فإننا نتساءل لم لا يسمحون بالوصول إلى الأشخاص المشردين من سريبرينيتسا. إن سلوكهم هذا، على ما يبدو، يؤكد أسوأ مخاوفنا، وهي أن فظائع مخيفة ارتكبت ضد أهالي سريبرينيتسا التعساء العزل، حينما اجتاح الطرف الصربي البوسني مدينتهم. والتقارير الواردة عن قتل الأسرى غيلة ما زالت عالقة في الأذهان. وإذا تسنى تأكيد هذه التقارير بشكل قاطع، فقد تشكل أعمال الطرف الصربي البوسني أكبر انتهاك صارخ وفاضح للقانون الإنساني الدولي والمعايير المقبولة للأخلاق الدولية.

وقد أبلغت الأمانة العامة مجلس الأمن مؤخرا بفظائع مماثلة ارتكبها الصرب في منطقتي بانيا لوكا وسانسكي موست. ويقال إن رجالا في سن التجنيد قد اعتقلوا، وبعضهم اعدموا دون محاكمة. وثمة تقارير أخرى تعزز هذا القول، تؤكد أن ١٢٠ من المدنيين قتلوا على أيدي الصرب قبل سقوط سانسكي موست؛ علاوة على وجود أدلة على أن بعض أولئك المحتجزين تعرضوا لسوء المعاملة و/أو استخدموا في أعمال سخرة مهينة.

وتود بوتسوانا أن تعرب عن قلقها الشديد إزاء هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، وتصر على أن يتقيد الصرب بقرارات مجلس الأمن، وأن يتعاونوا بالكامل مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى في هذه المسألة البالغة الأهمية.

وإزاء هذه الخلفية ستصوت بوتسوانا مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا. ولكننا، إذ نفعل ذلك، لا يراودنا أي وهم بأن اعتماده سيكون له أثر يذكر على سلوك المقصودين بهذا القرار. وبالمثل، وبينما يكاد يكون من المستحيل أن نرسم خطا فاصلا بين الجانب السياسي وجانب حقوق الإنسان في حرب البوسنة، فمن المهم أن يحترس مجلس الأمن من إمكانية تعديه على مسؤولية الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، وخاصة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. فهذا يمكن أن يضر بأية هيبة أو مصداقية ما زال بإمكان المجلس أن يدعيها لنفسه في مسألة يوغوسلافيا السابقة.

ومن المهم أن نتجنب الإغراء بإضفاء الصبغة السياسية على حقوق الإنسان. ونحن نعلم جميعا أن أقل ما يقال عن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة هو أنها بلغت حد الكارثة؛ ونعلم أيضا أن الصرب كانوا أسوأ المنتهكين. ومع ذلك نقول إنه لا يوجد طرف من أطراف هذه الحرب الطائشة لديه سجل نظيف أو أخلاق الملائكة. وترى بوتسوانا أن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك يجب التحقيق فيها، وأن كل من تثبت مسؤوليته عنها يجب أن يحاكم. وبالمثل يجب التحقيق في كل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إقليم كرواتيا، وتوجيه الاتهامات الصحيحة ضد المشتبه فيهم بغض النظر عن منشئهم.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد مارتينيز بلانكو** (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. أما وأننا على وعي تام بخبرتكم وصفاتكم المهنية العظيمة، فلا يساورنا أدنى شك في أن عمل مجلس الأمن في ظل توجيهكم سيكلل بالنجاح. ولست بحاجة إلى أن أقول

إن وفد بلدي، بلوغا لهذه الغاية، سيتعاون معكم بكل ما في استطاعته.

أود أيضا أن أشكر وأهنئ سلفكم، السفير غمباري ووفد نيجيريا بأكمله، على العمل الممتاز الذي أنجزاه الشهر الماضي في مجلس الأمن.

طوال فترة الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وعلى وجه الخصوص، في إقليمي البوسنة والهرسك، وكرواتيا شهدنا انتهاكات منتظمة وجماعية لحقوق الإنسان، علاوة على انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وكانت ممارسة "التطهير العرقي" هي السبب المباشر في تلك الحالة. ومن خلال أعمال القتل الجماعي والاضطهاد والتمييز والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والاغتصاب والاعدامات بإجراءات موجزة وترحيل السكان بالقوة، وأعمال السخرة، وإبعاد المدنيين ومصادرة الممتلكات وتدمير المنازل، شهدنا في إقليمي البوسنة والهرسك، وكرواتيا القضاء المنهجي على مجموعة عرقية على أيدي مجموعة أخرى. وكل هذه الأعمال تستحق الإدانة والرفض من المجتمع الدولي. وقد ورد وصفها في عدة تقارير صادرة عن هيئات مكلفة بتعزيز احترام حقوق الإنسان.

ولقد اتخذ المجلس قرارات عديدة وأصدر بيانات رئاسية عديدة تدين بأشد العبارات الممكنة جميع تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، جرى تذكير جميع الأطراف في مناسبات عديدة بالتزاماتها بالامتثال لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب، وبالمسؤولية المباشرة التي تقع على عاتق الأشخاص الذين ينتهكون تلك الاتفاقيات أو يأمرون بانتهاكها.

وعلى الرغم من أننا نقترب اليوم من تحقيق حل سلمي للصراع في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما البوسنة والهرسك، يواصل الطرف الصربي البوسني انتهاك القانون الإنساني على الرغم من نداءات المجلس المتكررة. ومما يثير الرعب فينا أننا تلقينا تقارير عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في سريبرينتسا وفي منطقتي بانيا لوكا وسانسكي موست، وهي الانتهاكات التي يدينها وفد بلدي بشدة.

ونشعر بقلق مشابه إزاء المعلومات التي توفرها الأجهزة الإنسانية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة القائمة في القطاعات الشمالية والجنوبية والغربية من جمهورية كرواتيا. ولقد أبدى المجلس رأيه في هذه المسألة في قراره ١٠٠٩ (١٩٩٥) وبيانه الرئاسيين المؤرخين ٧ أيلول/سبتمبر و ٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، مدينا الأعمال التي تقوم بها الحكومة الكرواتية ضد موظفي الأمم المتحدة، ومطالبا بأن تحترم حقوق السكان الصرب المحليين، بما في ذلك حقهم في البقاء أو العودة في ظل ظروف آمنة. والحكومة الكرواتية ملتزمة باتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في تلك القطاعات، وبتحديد هوية الأشخاص المسؤولين عنها حتى يمكن محاكمتهم وإصدار أحكام بحقهم. ويجب عليها أيضا أن تلغي المواعيد الزمنية الخطيرة وغير الشرعية التي فرضتها على عودة اللاجئين الى كرواتيا لإسترداد ممتلكاتهم.

ويعتبر وفد بلدي أن ما يبعث على الأسى هو أن الأطراف لم تف بالتزاماتها بأن تتيح لممثلي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من الوكالات الدولية إمكانية الوصول الى الأشخاص المشردين والمبلغ عن فقدهم، أو المحتجزين في مناطق سريبرينتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست. وتتصف امكانية الوصول هذه بأهمية قصوى بغية تحديد ما حدث بالفعل في الحالات التي أفيد عنها. ومما لا يقل أهمية أن تتعاون جميع أطراف الصراع في يوغوسلافيا السابقة تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية التي أنشأها المجلس في عام ١٩٩٣، وهي المحكمة الموكول إليها التحقيق في الانتهاكات للقانون الإنساني المرتكبة منذ عام ١٩٩١، ومحاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عنها.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار قيد البحث الآن.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

**السيد ويسنومورتي** (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، بأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبأن أؤكد لكم على التعاون

الكامل لوفد بلدي معكم في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليكم. ونحن على ثقة بأن حكمتكم وصفاتكم القيادية المعروفة جيدا ستكفل إحراز التقدم الكبير في أعمالنا. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السيد إبراهيم غمباري، ممثل نيجيريا، على قيادته المثالية للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أطري على وفد بلده للعمل الذي أنجزه على ما يرام.

إن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا تمر حاليا بمرحلة حاسمة. فالمحادثات الجارية في ديتون بأوهايو تعطي بعض الأمل في إحراز التقدم في الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل سياسي شامل للصراع. والموقف المتوازن لمشروع القرار المعروض علينا اليوم هو انعكاس لحساسيات المجلس تجاه هذا الواقع، في حين يبقى ثابتا إزاء الموقف المبدئي الذي اتخذه المجلس فيما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي على أراضي يوغوسلافيا السابقة.

ويشاطر الوفد الاندونيسي القلق العميق، حسبما أعرب عنه في مشروع القرار، فيما يتعلق باستمرار انتهاك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا، والعواقب المحتملة بالنسبة الى عملية السلام لو لم يتم التصدي على نحو عاجل لهذه الحالة الفظيعة والمأساوية. ومشروع القرار يطمح الى النظر الى الأزمة بصورة شاملة تتناول الواجبات والمسؤوليات المتبادلة بالنسبة لجميع الأطراف المتحاربة. وهو يؤكد من جديد على المطالب والدعوات التي أعرب المجلس عنها في قرارات سابقة في حين يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حدثت مؤخرا جدا.

ونود أن نشير إشارة خاصة الى إعادة التأكيد على المطلب الوارد في مشروع القرار، والقاضي بأن يوفر الطرف الصربي البوسني لممثلي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الوكالات الدولية إمكانية الوصول على الفور الى الأشخاص المشردين والمحتجزين أو المبلغ عن فقدهم من سريبرينتسا، وزيبا، ومنطقتي بانيا لوكا وسانسكي موست. ولا مفر من القيام بهذا العمل على ضوء التقارير المتواصلة التي تفيد عن أعمال قتل جماعي واعتداءات يرتكبها صرب البوسنة في تلك المناطق.

بالإضافة الى ذلك، نود أن نؤكد على المطلب القاضي بأن تتعاون جميع الدول تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية أثناء قيامها بأعمال التحقيق. وبغية المساعدة في هذا المسعى، يجب أن تمتنع جميع الأطراف عن تدمير الأدلة أو العبث بها.

ووفد بلدي، أذن، سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا الآن. وتحدونا الثقة بأن يبعث اعتماد مشروع القرار هذا بإشارة واضحة الى الأطراف المعنية فيما يتعلق بتصميم المجلس على وضع حد فوري للأزمة المأساوية.

واحتمالات دخول هذا الصراع فصل شتاء آخر مما يزيد بالتأكيد من معاناة سكان هذه المنطقة، الى درجة لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية، لهي تذكير قاتم وواقعي بما هو في كفة الميزان. والواقع الحالي الذي تتصف به الحالة يتطلب استجابة منسقة وتعاونية من هذا المجلس لو أريد للفرصة الحالية لتحقيق تسوية سياسية أن تُستغل استغلالا كاملا. ونعتقد إذن أن تأييد مشروع القرار هذا ضروري بغية إظهار التماسك والتعاون والعزيمة من جانب المجلس بينما مفاوضات السلام مستمرة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

**السيد فيدوتوف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم، سيدي، بالنيابة عن الوفد الروسي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبأن أعرب عن ثقتنا بأنه، في ظل قيادتكم الحكيمة، سيضطلع مجلس الأمن بأعماله بنجاح وفعالية. ووفدنا على استعداد لتقديم المساعدة في أي طريقة، بغية تحقيق ذلك الغرض. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسفير غمباري والوفد النيجيري بكامله على توجيه نيجيريا الماهر للمجلس في الشهر الماضي.

والوفد الروسي قد قدم الى جانب أعضاء آخرين في فريق الاتصال، مشروع القرار المتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة. والصراع المتأجج هناك طوال بضع سنوات أدى الى معاناة شديدة لا سابق لها في تاريخ ما بعد الحروب، وهي معاناة لحقت بشعوب كانت تعيش حتى ذلك

الوقت في ظل السلام بوصفهم جيراننا طيبين. والحروب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة أصبحت مأساة إنسانية حقيقية، موقعة مئات آلاف المواطنين المسالمين ضحايا لها، ليس نتيجة الأعمال العدائية فحسب، بل نتيجة حالات لا تحصى من انتهاكات لحقوق الإنسان على نحو فادح وخطير.

وتؤيد روسيا بشدة إدانة مشروع القرار لجميع الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بصرف النظر عن مرتكبيها. ونحن قلقون جديا إزاء التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في سريبرينتسا وزيبا، فضلا عن حقيقة أن ممثلي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من الوكالات الدولية لم تتح لهم بعد إمكانية الوصول الى المناطق التي يعتقد بحدوث تلك الانتهاكات فيها.

إن صياغة مشروع القرار في هذا الصدد قوية ولكن منصفة. وفي الوقت ذاته، يشير مشروع القرار بوضوح الى اقتناع مجلس الأمن بأنه يجب ألا يكون هناك نهج انتقائي إزاء حماية حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة.

وإن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع للسكان الصرب في القطاعات الغربي والشمالي والجنوبي السابقة، والتي شملت حرق المنازل ونهب الممتلكات والترحيل بالقوة وقتل المدنيين، ما زال مصدرا للانشغال العميق. ومواطنو كرايينا الصرب يجب أن يكون لهم الحق في العودة في ظروف تتسم بالأمان. وأي محاولة لتحديد قيود زمنية لهم لاستعادة ممتلكاتهم هي محاولة غير مقبولة. ومشروع القرار يتضمن أوامر واضحة في هذا الشأن.

وتؤيد روسيا مطالبة جميع الدول والأطراف في يوغوسلافيا السابقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وتؤكد من جديد موقفها إزاء عدم جواز استخدام أنشطة المحكمة "لخلع ثوب الشيطان" على أي طرف من أطراف الصراع. فمهمة المحكمة هي إظهار الحقيقة ومعاقبة أشخاص ثبتت إدانتهم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو انتمائهم الديني.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء كون مئات الآلاف من الناس قد أرغموا على مغادرة ديارهم الأصلية نتيجة لأحدث الأعمال العدائية في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك. لقد نشأت أزمة إنسانية ذات نطاق لم يسبق له مثيل وهي تتطلب من المجتمع الدولي رد الفعل السريع والمناسب.

والاتحاد الروسي، بدوره، يزيد من جهوده لتوفير المساعدة الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين، الذين يزداد تدهور حالتهم نظرا لابتداء الشتاء القارس البرودة والثلوج. وفيما يتصل بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يجب ألا ننسى أن نظام الجزاءات ما زال ساري المفعول، وهو يعقد الى حد كبير هذه الجهود الإنسانية. لقد آن الأوان لمناقشة مسألة رفع هذه الجزاءات، ولا سيما في ضوء عملية التسوية السلمية التي تتطور بصورة ناجحة.

لقد أعدت روسيا مبادرة ملائمة، وتأمل أن ينظر فيها في الأيام القليلة القادمة. إن الوقت لا ينتظر؛ بل يتطلب اتخاذ قرارات سريعة ومتسمة بروح المسؤولية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

يصوت المجلس الآن على مشروع القرار (S/1995/940) المعروض عليه.

أجري التصويت برفع الأيدي.

**المؤيدون:**

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ١٠١٩ (١٩٩٥).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد فولتشي** (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة رسمية لمجلس الأمن في ظل قيادتكم القديرة، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم وللعاملين معكم عن أحر تهاني الوفد الايطالي وعن أطيب امنياتنا بتحقيق النجاح الكامل لرئاستكم. وفي نفس الوقت، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الى سلفكم الموقر، السفير ابراهيم غمباري، والى وفد نيجيريا، على العمل الممتاز المضطلع به في قيادة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ترحب ايطاليا باعتماد قرار مجلس الأمن اليوم، الذي يتناول مشكلة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني ولحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وفي القطاعات السابقة الشمالي والجنوبي والغربي في كرواتيا. وقد ظل بلدي متمسكا برأيه بأن أي انتهاك لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة وكل انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد، أيا كان مقترفها، يجب أن تدان إدانة قاطعة وأن يعاقب عليها إذا ما أمكن. والقرار الذي اعتمده المجلس اليوم والذي شاركت ايطاليا في صياغته في إطار فريق الاتصال، يسير في هذا الاتجاه.

وفي هذا السياق، نعتقد أن التركيز الأساسي ينبغي أن ينصب على قضية بالغة الخطورة هي قضية الأشخاص المفقودين من سريبرينيتسا وزيبا ومؤخرا من سانسكي موست. وإنني لممتن لزملائنا من ألمانيا على تناولهم لهذا الموضوع في بيانات بليغة وواضحة خلال مشاوراتنا غير الرسمية.

أما فيما يتصل بالذكور من سكان سريبرينيتسا وزيبا، فينبغي أن نذكربأن سلطات صرب البوسنة حالت لعدة أشهر الآن، وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن، دون وصول مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهما من الوكالات الإنسانية الدولية الى الأشخاص المحتجزين أو المبلغ عن فقدهم، وكذلك الى المواقع المشتبه فيها. وفي ضوء الأخبار التي وردت في وسائط الإعلام الدولية، وخاصة ما وفرته البعثة الدائمة للولايات المتحدة من معلومات عن احتمال وقوع عمليات قتل جماعي في منطقة سريبرينيتسا، والتي تذكرنا على نحو مأساوي بأحداث مماثلة خلال الحرب العالمية الثانية، فإن هذا الموقف لا يطاق أبدا ومرفوض تماما.

وثمة نقطة أخرى يتناولها قرار اليوم هي التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن ممثلَين للمحكمة موجودان في زغرب وسراييفو ويعملان فيهما بالفعل، إلا أن الممثل الموفد الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لم يحصل حتى الآن على الإذن اللازم من سلطات بلغراد. وهذه الحالة المثيرة للإحباط عرضها بالتفصيل رئيس المحكمة، القاضي أنطونيو كاسيسي، الذي زار نيويورك في هذا الأسبوع للمشاركة في مناقشة الجمعية العامة لتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولهذا يحدونا وطيد الأمل في أن تصدر الحكومة اليوغوسلافية الأذونات المشار إليها بأسرع ما يمكن، فتؤكد بهذه الطريقة الروح البناءة التي أبدتها في إطار آخر التطورات في المفاوضات.

ويتناول قرار اليوم أيضا مشكلة انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة المشمولة بالحماية السابقة في كرواتيا. والأخبار الآتية من مختلف المصادر، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، تبعث على قلق لا شك فيه، ولا تساعد على تهيئة الأسس اللازمة لعودة اللاجئين الى ديارهم الأصلية، وضمان ظروف المعيشة الآمنة والمستقرة للسكان الصربيين في المناطق التي عاشوا فيها لقرون في كنف السلام.

وختاما، أود أن أشير الى أن قرار اليوم ينبغي النظر إليه في السياق العام لعملية السلام التي تتابع ايطاليا آخر تطوراتها في ديتون بأمل كبير. وإننا نؤمن بأن الحل السياسي للصراع في يوغوسلافيا السابقة لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن ينفصل عن حل المشاكل الإنسانية الخطيرة التي وقعت في السنوات الأخيرة، والتي أرقت ضمير المجتمع الدولي بأسره.

ولهذا السبب صوتت ايطاليا لصالح مشروع القرار هذا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد ديجاميه** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم لكم بتهاني المخلصة، سيدي، على توليكم الرئاسة، وأن أؤكد لكم دعم وفد فرنسا لجهودكم في توجيه دفة مداولاتنا.

وأود أيضا أن أتقدم بتهاني للسفير غمباري ولوفد نيجيريا على الطريقة الممتازة التي أديرت بها مناقشات المجلس في الشهر الماضي.

الآن، وقد بدأت أخيرا عملية السلام وفقا لرغبات وآراء المجلس، يتوجب التنديد بشدة بعودة ظهور التعصب والعنف و"التطهير العرقي" الذي نشهده في بعض مناطق أراضي يوغوسلافيا السابقة. إن غياب أي رد فعل من جانبنا يحبط التقدم صوب تحقيق سلام عادل ودائم، وهو الهدف المشترك لمجموعة الاتصال المسؤولة عن محادثات ديتون، ولأعضاء مجلسنا، وللمجتمع الدولي.

وهذا هو المغزى الذي تنسبه فرنسا إلى القرار الذي اتخذناه الآن والذي اشتركت فرنسا في تقديم مشروعه. إذ أنه يندد بشدة بكل أعمال العنف وكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في جميع أنحاء أراضي يوغوسلافيا السابقة حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وقد اتخذت بالفعل مواقف متعددة إزاء كثير من هذه الجرائم، وعدم تكرار مواقف التنديد هذه بالتفصيل في هذا المقام لا يعني على الاطلاق. أننا نسيناها. إلا أن بعض الحقائق التي وقعت مؤخرا تتطلب التنويه بها نظرا لنطاقها وعواقبها الوخيمة المحتملة.

كانت فرنسا قد اتخذت المبادرة بالنسبة للقرار الذي ندد على الفور بالجرائم التي ارتكبها صرب البوسنة خلال سقوط منطقتي زيبا وسريبرينيتسا. كما أن استمرار هذه الجرائم وامتدادها إلى السكان غير الصرب في البوسنة الغربية تطلبا تنديدا قويا وجليا، وهذا هو ما تم الآن. وبالتذكير الآن بأهمية المحكمة الجنائية الدولية وبدورها، وبالحاجة إلى تمكينها من الاضطلاع اضطلاعا كاملا بمهمتها، فإن القرار الذي اتخذناه الآن يبين بجلاء موقف بلدي الثابت.

وبالرغم من ذلك، فإنه عندما ترتكب أطراف أخرى أعمالا تستحق التنديد، حتى وإن لم تكن بنفس الحجم، وجب استنكارها. ولهذا كان من الضروري التذكرة بمطالبات المجلس الموجهة لسلطات كرواتيا بخصوص سلامة السكان الصرب الذين طردوا بسبب الحرب من القطاعات الغربية والشمالية والجنوبية السابقة لجمهورية كرواتيا، وحق عودتهم. إلا أنه لا يمكن لهذه المآسي أن تزيل ذكرى المآسي التي عاشها لسنوات طويلة السكان غير الصرب الذين طردوا من سلافونيا الشرقية. ولهذا نؤيد دون تحفظ عملية المفاوضات السلمية الجارية الآن في كرواتيا. ويجب أن يحصل كل الناس، في أقرب وقت ممكن ودون تمييز بالنسبة لأصلهم، على حق العودة إلى ديارهم.

وأخيرا، علينا أن نحيي قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين وأن ندعم الأعمال التي يضطلعون بها فدورهم حاسم سواء في الميدان أو في المجال الإنساني في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، وبخاصة في جمهورية البوسنة والهرسك. وسيرحب جميع أعضاء الأمم المتحدة المشتركين في هذا الجهد بآيات التقدير التي يمثلها هذا القرار.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد كوفاندا** (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يقدم تهانيه لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلسنا، كما نهنيء بحرارة سلفكم، السيد ابراهيم غمباري، على نجاحه في انجاز كل أعمالنا في الشهر الماضي، بالرغم من الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

بالرغم من اشتراكنا في تقديم القرار ١٠١٩ (١٩٩٥)، فإن وفد بلدي يشعر بخيبة أمل كبيرة لمجرد احتياجنا إلى هذا القرار. فبعد ثلاث أو أربع سنوات من استمرار مناشدة من يشتركون في التطهير العرقي، وتوبيخهم، وتعنيفهم، وانتقادهم، واستبعادهم، وإدانتهم، بل وبعد تشكيل محكمة دولية تتناول هذه الجرائم - وهي أول محكمة من نوعها منذ محكمة نورمبرغ قبل ٥٠ عاما - فإن المرء تراوده الآمال بأنه لا يمكن أن يكون أحد عاجزا عن السمع حتى الآن.

ولكن مما يثير العجب أن وباء الصمم يبدو وقد أصاب فئات كاملة من البشر، وحتى الأشخاص الهامين في كرواتيا، وكذلك في البوسنة التي يسيطر عليها الصرب. لقد منعهم هذا الصمم من ادراك أن التطهير العرقي، وانتهاكات القانون الإنساني، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ليست من أدوات الحرب، ناهيك عن أدوات السياسة، في بلدان عالم اليوم المتحضر. إن هؤلاء الناس، وحتى الناس المهمين منهم، يضعون أنفسهم دون مستوى السلوك المتحضر.

لقد سمعنا، حتى هنا في الأمم المتحدة، الحجة التي تقول أن مذابح الصرب مؤخرا للأبرياء من المسلمين والكروات في بانيا لوكا وسانسكي موست نتجت عن، أو ربما حفز عليها، تقدم قوات الحكومتين البوسنية والكرواتية بطول خط القتال القريب. ولابد أن نعلن بحسم شديد أن أية جهود لتبرير هذه الرابطة، هذا النوع من العلاقة السببية، هذه المعاملة بالمثل، جهود مقززة ومرفوضة تماما. فمهما كان ما نشعر به إزاء التحركات في ميدان القتال، وإزاء انتهاكات وقف اطلاق النار، وإزاء تغلب طرف على طرف آخر في المعركة، علينا جميعا أن نسلم بشيء واحد، وهو أن هناك فارقا أساسيا بين صراع الرجال المسلحين، رجال يرتدون الزي العسكري في ميدان "مارس" (إله الحرب) من جهة، ومن جهة أخرى، الطرد والاغتصاب والمذابح من طرف واحد للمدنيين العزل المعزولين، كل في داره، دون سلاح، يذهب الخوف بألبابهم من الوحشية المطلقة علي يد معذبيهم، سواء كانوا قوات في زي عسكري، أو وحدات شبه عسكرية ترتدي أقنعة سوداء، أو فرق الاقتصاص. والقول بأن أحد الطرفين مساو للآخر تشويه للحقيقة لا نسمح به؛ والقول بأن أحد الأفعال يسبب الآخر خلط لا نسمح به؛ والقول بأن أحدها يبرر الآخر استخفاف لا نسمح به.

ونحن نثني على الجهود الرامية إلى نشر المعلومات عن صرخات الضحايا. وقد أعجبنا بصفة خاصة بتقارير صحيفة "النيويورك تايمز" وبتقارير السيد ديفيد رود بصحيفة "كريستيان ساينس مونيتور". وتزداد هذه التقارير أهمية لأن مجساتنا في الأمم المتحدة كثيرا ما تفشل في الوصول إلى العمق أو البعد اللذين يصل اليهما هؤلاء المراسلون. ونحن نشعر بالامتنان لما أشير إليه من أن الولايات المتحدة تنوي تقديم كل المعلومات الهامة المتوفرة لديها إلى المحكمة الدولية، وقد ساعدت القدرات الوطنية للولايات المتحدة كثيرا في استرعاء انتباهنا إلى هذه المآسي. ونحن نؤيد تمام التأييد الطلب المقدم للأمين العام بأن يقدم تقريرا كتابيا عن المسألة قيد النظر على أساس - وأشدد على أساس - كل المعلومات المتاحة.

إن "التطهير العرقي" أمر مشين ايا كان من يرتكبه وأيا كانت الأساليب المستخدمة فيه. وإذ نأخذ هذا في الاعتبار، فإننا نشعر بالقلق إزاء "التطهير العرقي" ليس فقط في البوسنة والهرسك، ولكن أيضا في كرواتيا. وعلى الرغم من أن عمليات القتل في كرواتيا قد تكون أقل عددا، ورغم أنها قد لا تكون منظمة، ورغم أنه في كرواتيا يبذل فيما يبدو جهد يتسم بالتصميم لتقديم مقترفي هذه الجرائم إلى العدالة، فإن كل هذا لا أهمية له بالنسبة للضحية. فالرجل البائس الذي يجرى حز رقبته لا يهمه إذا كان واحدا من آلاف، أو مجرد واحد من مئات؛ ولا يهمه ما إذا كان السكين المستخدم مرخص به أم غير مرخص. ونحن نقف إلى جانب الضحايا.

إن أفظع الأعمال الوحشية التي ربما نتناولها هنا بالمناقشة هي الأعمال التي ارتكبت في سريبرينيتسا. لقد دمرت ميلوس عام ٤١٦ ق.م. خلال حروب بيلوبونيسيا. وقرطاجة عام ١٤٦ ق.م. خلال الحرب البونية الثالثة. وقتل رجال هاتين المدينتين، وهو نفس المصير الذي يبدو أن الآلاف من الرجال في سريبرينيتسا تعرضوا له أيضا. والفرق الوحيد بين سريبرينيتسا وهاتين المدينتين القديمتين اللتين طبع تدميرهما التاريخ اللاحق للعالم بأسره هو أنه في سريبرينيتسا لم يسق النساء والأطفال ليباعوا كرقيق.

وقبل ١٨ شهرا تقريبا، كنا نتداول في هذه القاعة حول قصف غورازدة. وقد فكرت آنذاك بأنه ربما يكون من الملائم أن تتلقى الأمم المتحدة في عيدها الخمسين هدية من حكومة البوسنة والهرسك، ربما لوحة فنية تسمى على سبيل المثال "سقوط غورازدة". واقترحت أنها يمكن أن تعرض خارج قاعتنا، قرب لوحة بيكاسو "غيرنيكا". ويبدو أنني ارتكبت خطأ صغيرا: ذلك أن الهدية الممكنة ينبغي أن تكون تسميتها الصحيحة "سقوط سريبرينيتسا".

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد كارديناس** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية، كما هي العادة، أن أرحب بكم، سيدي، في رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر بعثة نيجيريا التي يرأسها السفير غمباري على العمل الممتاز الذي قامت به في الشهر الماضي.

ومن الواضح أن هذه ليست المرة الأولى التي يجتمع فيها مجلس الأمن ليتناول انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان التي ترتكب في أراضي يوغوسلافيا السابقة. بيد أن هذه هي من المرات القليلة التي يتعين علينا أن نناقش فيها تلك الأعمال المشينة في سياق ظروف تبدو مؤاتية لوضع حد لهذه الانتهاكات، نظرا لأن هناك محادثات جارية فيما بين الأطراف تمكننا من الاعتزاز بهذا الأمل.

ولا يسع حكومة الأرجنتين إلا أن تدين بقوة عزوف سلطات صرب البوسنة بشكل لا يصدق عن السماح للهيئات الإنسانية بالوصول إلى الأشخاص والأماكن التي ترى أنها ذات صلة بالتحقيقات التي تجريها في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي المزعومة والتي ترتكب في زيبا وسريبرينيتسا وبنيالوكا. وبقدر ما تشير إليه هذه الانتهاكات من أعمال لا أخلاقية فإن ارتكابها لا يمكن أن يكون بموافقة عامة من السكان. فمرتكبوها دائما تقريبا من الأقليات المنحرفة التي لا تحترم الحد الأدنى من قواعد التعايش المتحضر. تلك الأقليات هي التي يتعين على الشعب الصربي عزلها بسرعة إذا أراد الامتثال الكامل للمبادئ التي تشكل المجتمع الدولي.

وكما قالت وفود عديدة في هذا المجلس في مناسبات سابقة، فإن عزوف سلطات صرب البوسنة عن السماح للهيئات الإنسانية بالعمل يثير في حد ذاته افتراضات قوية ضدها، فهذا العزوف من السلطات الصربية في البوسنة هو الذي جعل من المستحيل التأكد على نحو موثوق به من ارتكاب هذه الأعمال أو تحديد مقترفيها. ونتيجة لذلك، فإن حالة عدم اليقين والشكوك التي تحيط بالأحداث الجارية في زيبا وسريبرينيتسا وبنيالوكا هي من بين العناصر التي تعقد بشدة محادثات السلام.

وفي إطار هذه المعايير نفسها وبشعور مماثل من القلق البالغ نتابع أيضا الأحداث المحزنة الجارية في أراضي كرواتيا التي كان الصرب يحتلونها من قبل. إن الاختلافات التي قد تكون موجودة حول السبل التي يرغم بها الناس على ترك المنطقة التي يعيشون فيها ينبغي ألا تجعلنا ننسى أن الهدف المتوخى في كل الممارسات التي نتناولها هنا وفي القرار الذي اتخذناه توا يبدو أنه دائما "التطهير العرقي".

وفي مناسبات سابقة، قلنا أيضا أننا كغيرنا من الوفود لا نشعر بارتياح إزاء التعامل مع "مجموعة" من الانتهاكات المفترضة لحقوق الإنسان يرتكبها طرف وآخر في صراع من الصراعات. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أن القيم الواردة في القواعد التي من هذا النوع ليست ملائمة بشكل مثالي للتحليل أو المناقشة في "مجموعة". إن انتهاك هذه القواعد من جانب أحد الأطراف لا يبرر أو يستوجب من قريب أو من بعيد ارتكاب طرف آخر لانتهاكات مماثلة.

ومن الواضح أن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي في البوسنة وكرواتيا جسيمة إلى حد أنه لا يمكن للمرء أن ينكرها أو يبطل آثارها السياسية ولا عواقبها بالنسبة للمسؤولية القانونية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

**السيد غنيم** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن انضم إلى زملائي في المجلس في الترحيب بكم، سيدي، في الرئاسة وفي تهنئتكم بتوليكم مسؤولياتكم.

وأود أيضا أن أطلب إلى الوفد النيجيري أن يتفضل نيابة عنا بالإعراب للسفير غمباري عن عميق تقديرنا لما قدمه للمجلس من توجيه وقيادة فعالة خلال مدة رئاسته.

إن الوقت الحالي هو وقت أمل ليوغوسلافيا السابقة. فقد بدأ رؤساء الجمهوريات الثلاث في المنطقة محادثات الجوار في ديتون بولاية أوهايو تحت رئاسة مساعد وزير الخارجية هولبروك ونائب وزير الخارجية الروسية إيفانوف ومفاوض الاتحاد الأوروبي السيد بيلدت. ونحن نهنئ الأطراف على هذه

الخطوة الرئيسية صوب السلام. ونأمل في أن تؤدي هذه المحادثات إلى سلام حقيقي من شأنه أن يتيح لكل الدول في المنطقة الفرصة لتركيز الاهتمام على توفير حياة أفضل لشعوبها.

إن تبادل الأسرى مؤخرا بين صرب البوسنة والحكومة البوسنية يعطينا أيضا سببا للأمل. ومن دواعي الفخر للولايات المتحدة أن الجهود المثابرة التي يبذلها مساعد وزير الخارجية جون شاتك قد ساعد على تحقيق هذه الإنطلاقة الإنسانية، ولكن هناك الكثير الذي ما زال يتعين عمله.

إن القرار المعروض أمامنا الليلة قرار يؤسف حكومة بلدي أنه ضروري، بل أنها فخورة بالاشتراك في تقديمه. فهو يعود بنا إلى الواقع القاسي للصراع في يوغوسلافيا السابقة. وهو يؤكد من جديد السبب الذي يجعل المحكمة الجنائية الدولية ضرورية لمحاكمة المجرمين المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وعندما اتخذ هذا المجلس القرار ١٠١٠ (١٩٩٥) في آب/أغسطس إثر سقوط مدينتي سريبرينيتسا وزيبا، وهما من المناطق الآمنة، حذرت السفيرة البرايت من أن القصة لم تنته فصولها ولم تتكشف كل أبعادها بعد. وفي ذلك الوقت، كانت هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن العديد من البوسنيين الأبرياء تعرضوا للضرب والاغتصاب والقتل. وتوضح الدلائل الآن أن هذا كان مصير الآلاف الذين أرغمتهم قوات صرب البوسنة على ترك ديارهم في تلك الجيوب.

وكما يوضح القرار الذي اتخذناه توا، فإن الأدلة المتوافرة تبرهن على أن قوات صرب البوسنة قد ارتكبت القتل الجماعي. وما حدث في سريبرينيتسا هو جريمة حرب ذات أبعاد تاريخية. وهي تذكرنا جميعا بأحداث جرت في أوروبا قبل خمسين عاما. ولا يمكننا أن نسمح لهذه الجرائم بأن تمضي بلا عقاب.

وينبغي أن يتيح الجانب الصربي البوسني للمحكمة الدولية إمكانية الوصول الى المواقع وإلى الأفراد، مما تراه المحكمة مهما لتحقيقاتها. وينبغي للمحكمة الدولية أن تطلع على الأدلة المتوافرة وأن تستمع اليها أيضا، لكي تتوصل الى تقييمها الخاص. ويتعين على صرب البوسنة أن يوفروا للوكالات الدولية إمكانية الوصول إلى اللاجئين المشردين من المناطق وأن يكفلوا سلامتهم. ويجب على سلطات بلغراد أيضا أن تعكس اتجاه قرارها السابق، وأن تسمح للمحكمة بإنشاء مكتب في بلغراد.

ويتناول هذا القرار أيضا وعن حق الأحداث التي جرت في كراجينا بعد الهجوم الكرواتي في أيلول/سبتمبر . وتؤمن حكومتي بقوة أن الحكومة الكرواتية ينبغي أن تتخذ خطوات لضمان احترام حقوق جميع مواطنيها، سواء كانوا كرواتا أم صربا.

وتسلم حكومتي بأن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، تبعث على الأسى. ولكن علينا أن نسلم أيضا بالاختلاف في الظروف وفي حجم الجرائم. فقتل عدد كبير من المدنيين على يد قوات صرب البوسنة ليس إجراء من فعل أفراد يتصرفون بمفردهم. فالطابع المنظم والمخطط على نحو واضح للفظائع التي ترتكب دليل على السياسة الوحشية التي ينتهجها صرب البوسنة بشكل يبعث على الذهول.

إننا مدينون للموتى والمفقودين من البوسنة أن نفعل كل ما في وسعنا لكي نكفل تقديم المذنبين للعدالة. وعلينا أيضا أن نظهر للأحياء أن العالم يهتم بما حدث في سريبرينيتسا، وأن مجرمي الحرب سيقبض عليهم ويوقع عليهم العقاب. وبكشف الحقائق والتدليل على أن الأفراد سيتحملون مسؤولية ما اقترفوه، نستطيع أن نستعيد ايمان شعب يوغوسلافيا السابقة بالعدالة وأن ننهض بقضية السلام.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وسأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لعمان.

لقد مضى أكثر من شهرين منذ أن تلقى مجلس الأمن تقريرا من الأمين العام بشأن الأحداث المأساوية التي جرت في المنطقتين الآمنتين سريبرينيتسا وزيبا. ويحتوي تقرير الأمين العام (S/1995/755)، الذي قدم بموجب الفقرة ٤ من القرار ١٠١٠ (١٩٩٥) المؤرخ في ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٥ على معلومات عن بعض أشد أشكال الاعتداء على الأرواح البشرية فظاعة، كما يتضمن وصفا للانتهاكات الشاملة للمعايير والقيم

الإنسانية التي تتراوح بين أعمال القتل الجماعي والاغتصاب وترحيل المدنيين الى "التطهير العرقي".

وهذا هو التقرير الأخير الذي تلقاه مجلس الأمن حول الفظائع التي يرتكبها صرب البوسنة. وتعتقد عمان أن هذه الاستجابة قد جاءت متأخرة، ولكن التأخير في العمل خير من عدمه. وقد أيدنا القرار الذي اتخذ توا لأسباب مختلفة، أهمها أنه يؤكد من جديد مطالبة المجلس لصرب البوسنة بالامتثال التام للمطالب الصادرة عن المجلس في المناسبات السابقة. وتتضمن هذه المطالب الانسحاب الفوري من منطقتي سريبرينيتسا وزيبا الآمنتين، على نحو ما نادى به بيان رئيس المجلس في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ (S/PRST/1995/34)، والامتناع عن أي عمل قد يتعارض مع القانون الإنساني الدولي، والكف عن برنامجهم المنتظم "للتطهير العرقي" ضد الجماعات العرقية غير الصربية كافة. وقد شعرنا بالقلق الشديد إزاء التقارير، بما فيها تقارير ممثل الأمين العام وتقارير الوكالات الإنسانية الأخرى، عن هذه الفظائع، وحتى اليوم، لم يستجب صرب البوسنة لمطالب مجلس الأمن وما زالوا يرفضون السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الوكالات الإنسانية بإمكانية الوصول الى المناطق التي يسيطرون عليها والتي يعتقد بأن تلك الفظائع قد ارتكبت فيها.

ويقف مجلس الأمن وأعضاؤه متحدين اليوم وهم يطالبون في صوت واحد بأن يمتثل هذا الطرف وجميع الأطراف الأخرى المعنية، بما في ذلك حكومة كرواتيا، امتثالا تاما وفوريا لمطالب مجلس الأمن. ويقف أعضاء المجلس متحدين ضد "التطهير العرقي" وضد جميع اشكال الكراهية الاجتماعية والدينية، أيا كان من يرتكبها وفي أي مكان من أراضي يوغوسلافيا السابقة. ونعتقد أن المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع يتحملون مسؤولية شخصية عن أعمالهم ومن ثم يتعين تقديمهم للعدالة. ولهذا السبب يؤيد بلدي أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهو يأمل في هذا الصدد أن تمتثل جميع الدول، ولا سيما الدول الواقعة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وجميع الأطراف في النزاع، وخاصة صرب البوسنة، امتثالا تاما للإلتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، وأن تتعاون بحسن نية مع المحكمة، وأن يشمل ذلك التعاون توفير إمكانية الوصول الى الأفراد وجميع المعلومات ذات الصلة التي تراها المحكمة مهمة لتحقيقاتها، وأن تمتثل للقرارات التي تصدرها غرف المحاكمة وفقا للمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة، وآخرها القرار الذي أصدرته المحكمة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام.

وتؤيد عمان القرار الذي اتخذ توا، وتأمل أن تتفهم جميع الأطراف مطالبة تماما وأن تنظر اليها بجدية. ونحن نعتقد أن الأوان قد آن لأن يمتنع من يشاركون في عملية السلام الجارية الآن عن القيام بأي أعمال أو انتهاكات قد تعرض للخطر محادثات السلام الجارية.

وأعود الآن الى استئناف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في هذه الجلسة.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠